



مجلة القلزم العلمية



ISSN: 1858-9766

علمية دولية محكمة ربع سنوية - تصدر بالشراكة مع كلية المنهل للعلوم - السودان

في هذا العدد:

■ **أثر سياسة الإنفاق العام على معدلات التضخم في السودان خلال الفترة (1992-2021م)**

أ. إدريس طه إدريس الحاج محمد
أ.د. حسن بشير محمد نور

■ **الحج وأثره على الأوضاع الداخلية في الحجاز**

د. محمد عبد الكريم محمد الكبيدي

■ **أسس تجديد النحو التعليمي عند شوقي ضيف والمجامع اللغوية العربية**

أ. مشلب محمد الشين
د. صلاح رمضان عبد الله عبد البين

■ **الموقف العثماني من الأطماع الأوروبية في الحجاز (1900 - 1920م)**

أ. عبد العزيز بن حماد الحماد

■ **An overview of the assessment of earthquake events in Sudan**

Dafalla Wadi
Randa Ali
Mohammed Abdallsamed
Ibrahim Malik
Abdelmottaleb Aldoud

■ **Studying some Physical Properties of Water by using Magnetic Resonance**

Dr. Mohammedain Adam Allhgabo Belal
Dr.Ali Salih Ali Salih
A.Marwa Abdelrhem Eldow Noraldeen



العدد التاسع والثلاثون - صفر/ربيع الأول 1446 - سبتمبر 2024م

فهرسة المكتبة الوطنية السودانية - السودان
مجلة القلزم العلمية
Al Qulzum Scientific Journal

الخرطوم: مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر 2024
تصدر عن دار آريشيريا للنشر والتوزيع - السوق العربي الخرطوم - السودان

ردمك: 1858-9766

الهيئة العلمية والإستشارية

- أ.د. يوسف فضل حسن (السودان)
- أ.د. علي عثمان محمد صالح (السودان)
- أ.د. عبد العزيز بن راشد السنيدي (المملكة العربية السعودية)
- أ.د. أبوبكر حسن محمد باشا (السودان)
- أ.د. محجوب محمد آدم (السودان)
- أ.د. سيف الإسلام بدوي (السودان)
- أ.د. صبري فارس كماش الهيتي (السودان)
- أ.د. محمد البشير عبد الهادي (السودان)
- د. علي صالح كرار (السودان)
- د. سامي شرف محمد غالب (اليمن)
- د. محمد عبد الرحمن محمد عريف (جمهورية مصر العربية)

هيئة التحرير

- رئيس هيئة التحرير**
أ. د. حاتم الصديق محمد أحمد
- رئيس التحرير**
د. عوض أحمد حسين شبا
- نائب رئيس التحرير**
د. سلمى عثمان سيد أحمد
- سكرتير التحرير**
أ. عثمان يحيى
- التدقيق اللغوي**
أ. الفاتح يحيى محمد عبد القادر (السودان)
- الإشراف الإلكتروني**
د. بهية فهد الشريف (المملكة العربية السعودية)
- التصميم والإخراج الفني**
خالد عثمان أحمد

الآراء والأفكار التي تنشر في المجلة
تحمل وجهة نظر كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن آراء المركز

ترسل الأوراق العلمية على العنوان التالي
هاتف: +249121566207 - +249910785855
بريد إلكتروني: rsbcrc@gmail.com
السودان - الخرطوم - السوق العربي
عمارة جي تاون - الطابق الثالث



موجهات النشر

تعريف المجلة:

مجلة (القلزم) للدراسات العلمية مجلة علمية محكمة تصدر عن مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر - السودان، بالشراكة مع أكاديمية المنهل للعلوم - السودان. تهتم المجلة بالبحوث والدراسات العلمية والمواضيع ذات الصلة بدول حوض البحر الأحمر.

موجهات المجلة:

1. يجب أن يتسم البحث بالجودة والأصالة، وألا يكون قد سبق نشره قبل ذلك.
 2. على الباحث أن يقدم بحثه من نسختين. وأن يكون بخط (Traditional Arabic) بحجم 14 على أن تكون الجداول مرقمة وفي نهاية البحث وقبل المراجع على أن يشار إلى رقم الجدول بين قوسين دائريين .
 3. يجب ترقيم جميع الصفحات تسلسلياً بالأرقام العربية بما في ذلك الجداول والأشكال التي تلتحق بالبحث.
 4. المصادر والمراجع الحديثة يستخدم أسم المؤلف، اسم الكتاب، رقم الطبعة، مكان الطبع، تاريخ الطبع، رقم الصفحة.
 5. المصادر الأجنبية يستخدم اسم العائلة (Hill, R).
 6. يجب ألا يزيد البحث عن 30 صفحة، وبالإمكان كتابته باللغة العربية أو الإنجليزية.
 7. يجب أن يكون هناك مستخلص لكل بحث باللغتين العربية والإنجليزية على ألا يزيد على 200 كلمة بالنسبة للغة الإنجليزية. أما بالنسبة للغة العربية فيجب أن يكون المستخلص وافيّاً للبحث بما في ذلك طريقة البحث والنتائج والاستنتاجات، مما يساعد القارئ العربي على استيعاب موضوع البحث وبما لا يزيد عن 300 كلمة.
 8. لا تلزم هيئة تحرير المجلة بإعادة الأوراق التي لم يتم قبولها للنشر.
 9. على الباحث إرفاق عنوانه كاملاً مع الورقة المقدمة (الاسم رباعي، مكان العمل، الهاتف، البريد الإلكتروني).
- نأمل قراءة شروط النشر قبل الشروع في إعداد الورقة العلمية.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلمة التحرير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه أجمعين

وبعد:

القارئ الكريم،،،

السلام عليك ورحمة الله وبركاته.. نطل على حضراتكم من نافذة جديدة من نوافذ النشر العلمي وهي مجلة القلزم العلمية، ونحن في غاية السعادة والمجلة تصل عددها التاسع والثلاثون بفضل الله تعالى ومنتته.

القارئ الكريم:

هذه المجلة تصدر بالشراكة مع أكاديمية المنهل للعلوم وهي إحدى الأكاديميات السودانية الفنية التي وضعت بصمات مميزة في مسيرة البحث العلمي، وهذا العدد هو التاسع والثلاثون في إطار هذه الشراكة العلمية التي تأتي في إطار استراتيجية مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر في تفعيل الحراك العلمي والبحث داخل السودان وخارجه.

القارئ الكريم:

هذا العدد يشتمل على عدد من البحوث والدراسات المهمة ذات البعد النظري والتطبيقي ولضمان نجاح واستمرارية هذه المجلة بإذن الله تعالى نأمل أن يرفدنا الباحثون بمزيد من اسهاماتهم العلمية المميزة مع خالص الشكر والتقدير للجميع..

أسرة التحرير

المحتويات

الصفحة	الموضوع
9	أثر سياسة الإنفاق العام على معدلات التضخم في السودان خلال الفترة (1992-2021م) أ. إدريس طه إدريس الحاج محمد أ.د. حسن بشير محمد نور
35	الحج وأثره على الأوضاع الداخلية في الحجاز د. محمد عبد الكريم محمد الكنيدي
77	أزمة المثال عند الأصوليين د. علي محمد علي الصادق
95	الإدارة بالاستثناء وأثرها على الأداء المؤسسي (دراسة على عينة من شركات التعدين إقليم النيل الأزرق - السودان خلال العام 2024م) أ. هادية خالد القاضي حمراوي د. التجاني الفزالي عبد الخير محمد
117	أسس تجديد النحو التعليمي عند شوقي ضيف والمجامع اللغوية العربية أ. مشلب محمد الشين د. صلاح رمضان عبد الله عبد البين
139	الموقف العثماني من الأطماع الأوروبية في الحجاز (1900 - 1920م) أ. عبد العزيز بن حماد الحماد

181	القياس بين البصريين والكوفيين (دراسة تطبيقية في بعض القراءات القرآنية) أ. حليلة محمد علي عثمان د. صلاح رمضان عبد الله عبد البين
223	التدافع اللغوي في عصر العولمة (اللغة العربية نموذجاً) أ. إكرام عبد الرازق إبراهيم العيسابي د. هناء محمد أبو زينب محمد
237	An overview of the assessment of earthquake events in Sudan Dafalla Wadi Randa Ali Mohammed Abdallsamed Ibrahim Malik Abdelmottaleb Aldoud
275	Studying some Physical Properties of Water by using Magnetic Resonance Dr. Mohammedain Adam Allhgabo Belal Dr.Ali Salih Ali Salih A.Marwa Abdelrhem Eldow Noraldeen

أسس تجديد النحو التعليمي عند شوقي ضيف والمجامع اللغوية العربية

كلية الدراسات العليا - جامعة البحر الأحمر

أ. مشلب محمد الشين

أستاذ مشارك - قسم اللغة العربية
جامعة البحر الأحمر

د. صلاح رمضان عبد الله عبد البين

المستخلص:

إن ضعف السليقة اللغوية جيلا بعد جيل، ثم تأثر علم النحو بعلوم المنطق والكلام والفقه زاد من صعوبة تمثل قواعده، حيث أصبحت غاية في ذاتها لا وسيلة للسان من اللحن وصيانة الأقلام من الزلل، ومما أضعف هذا من دور النحو في تحسين الأداء اللغوي وسلامته. وكانت النتيجة أن ضاق به الدارسون، وملوا كتبه واستثقلوا مسائله وقواعده، ورأوه مادة عصية لاتصل بهم إلى الغايات المرجوة منها فالعناء في الدراسة النحوية، وضالة أثرها من ناحية أخرى شكلا أزمة النحو العربي في المجال النظري الدراسي وفي المجال العملي، لذلك نتجت اتجاهات في النحو أبرزها النحو التعليمي فقد بينت الدراسة الفرق بين النحو العلمي والنحو التعليمي، موضحة الأسس التعليمية التي يقوم عليها. وذلك من خلال المنهج الوصفي التحليلي، وتبرز أهمية البحث في معرفة ما توصلت إليه اللسانيات التعليمية، في مجال النحو التعليمي الذي ستند في صياغته إلى نظرية لسانية في الاكتساب، ونظرية نفسية في التعلم، ويهدف البحث إلى

وضع أسس النحو التعليمي التي تؤدي إلى أدراك مقاصد الكلام، وفهم ما يُقرأ أو يُسمع أو يُكتب أو يُتحدث به فهما صحيحا، تستقر بعد المفاهيم في ذهن المؤدي أو المتلقي، وتوضح له المعاني والأفكار وضوحا لا غموض فيه ولا ليس ولا إبهام لدى المتحدث أو المستمع أو القارئ أو الكاتب، وأهم ما خلص إليه البحث بيان الحاجة الملحة لصياغة نحو تعليمي؛ بسبب غياب الرؤية المتكاملة في تعليم النحو، وإعادة ترتيب الدروس النحوية في مناهج اللغة العربية وفق التدرج المعرفي والتعليمي، وإمكانية تطبيق نتائج هذا البحث في إعادة المنهجية المتبعة في تنظيم الدروس النحوية بحسب المراحل التعليمية، وصياغتها وفق شروط النحو التعليمي.

الكلمات المفتاحية: النحو التعليمي - شوقي ضيف - المجامع اللغوية

Foundations of renewing educational grammar according to Shawqi Deif and the Arabic linguistic academies

■ A. Mashlab Muhammad Al-Shein

■ Dr. Salah Ramadan Abdullah Abdlbain

Abstract:

The weakness of linguistic soundness, generation after generation, and then the influence of the science of grammar on the sciences of logic, theology, and jurisprudence, increased the difficulty of representing its rules, as they became an end in themselves, not a means of the tongue to maintain melody and protect the pens from mistakes. This weakened the role of grammar in improving linguistic performance and its integrity. The result was that scholars were fed up with it, filled up its books, burdened its issues and rules, and saw it as a difficult subject that would not lead them to their desired goals. The difficulty in grammatical study, and the misguided effect of it on the other hand, formed a crisis in Arabic grammar in the academic theoretical field and in the practical field. Therefore, trends in grammar resulted, the most prominent of which are educational grammar. The study showed the difference between scientific grammar and educational grammar, explaining the educational foundations on which it is based. This is done through the descriptive analytical approach, and the importance of the research is highlighted in knowing what educational linguistics has achieved, in the field of educational grammar, which was based in its formulation on a linguistic theory of acquisition and a psychological theory of learning. The research aims to Laying down the foundations of educational grammar that lead to understanding the purposes of speech, and correctly understanding what is read, heard, written, or spoken, so that the concepts are settled in the mind of

the performer or recipient, and the meanings and ideas become clear to him, with no ambiguity or ambiguity on the part of the speaker, listener, or listener. The reader or writer, and the most important conclusion of the research is the statement of the urgent need to formulate an educational grammar; Due to the absence of an integrated vision in teaching grammar, and the rearrangement of grammatical lessons in the Arabic language curricula according to the cognitive and educational hierarchy, and the possibility of applying the results of this research in restoring the methodology used in organizing grammatical lessons according to educational stages, and formulating them according to the conditions of educational grammar.

Keywords: educational grammar - Shawqi Deif - linguistic academies.

مقدمة:

إن قضية تعليم النحو العربي من القضايا التي اتسمت، وتتسم بالأهمية البالغة، هكذا كان شأنها في الماضي، وهذا هو حالها اليوم، وما ذلك إلا لأن النحو صلب العربية وهيكلها ومحور مبناها وعماد معناها، وقاعدة وظائفها. لذلك لم تفقد هذه القضية شيئاً من أهميتها، ولم تخلق جدتها، ولم تذهب قيمتها، ولم تزل الحاجة إلى العناية بها وبحث جوانبها ومجالاتها وفي هذا المقال بحث لهذه القضية من زواياها المتعددة، نبدأها بإبراز أهمية النحو، ثم نشخص أبرز مشكلاته التعليمية، لنستعرض في الأخير أهم الإجراءات والتدابير اللازمة التي أوصى بها العلماء للنهوض بهذا العلم وتحسين دوره التربوي والوظيفي.

مشكلة البحث:

معالجة صعوبة تعلم النحو في اللغة العربية، التي يعانيها الكثير من الدارسين أو القراء على حد سواء، وهي ليست ظاهرة جديدة. وبرزت محاولات كثيرة للتقليل من تلك الصعوبة، إما من خلال اختصار الكتب النحوية، وإما من خلال تغيير طريقة تعليمها، وإما من خلال حذف بعض الفقرات أو القوانين النحوية أو تعديلها.

فالنحاة العرب القدامى، كانوا مشغولين بتأصيل النحو والتوسع فيه، باعتباره القوانين التي تكفل سلامة اللغة وتحافظ على كيانها النظري، سليماً صحيحاً وفضيحاً. لذلك لم يكن من السهل على أي من النحاة، القول بصعوبة النحو، لهذا كان البحث للتمييز بين النحو العلمي والنحو التعليمي، ووضع أسس للنحو التعليمي تيسيراً لتعليم النحو.

منهج الدراسة:

في إطار التكامل المنهجي للدراسة بغية التوصل إلى نتائج إيجابية مرجوة؛ اتبعنا ما يمكن أن يسمى بالمنهج الوصفي التحليلي انطلاقاً من الظاهرة اللغوية وصولاً إلى الأحكام النحوية والضوابط التي تنظمها وتضبطها، لأنّه لا يقف من اللغة موقفاً قليلاً ولا يعتمد على المعيارية أو الجاهزية، وتقديم المفاهيم حول الطرق المتبعة في دراسة مظاهر التجديد عند القدامى، والآراء التوجيهية أو النقدية عند المحدثين في دراستهم لبعض أبواب النحو العربي، وإعادة النظر فيما التبس أو سادّه الإغفال أو الغموض.

الهدف من البحث:

على الرغم من الجهود التي قدمها علماء اللغة القدماء في النحو إلا أن هناك عدداً من الإشكالات التي يستصعب فهمها على الطالب بوجه خاص، ويعد النحو من أعقد العناصر اللغوية في مناهج تعليم اللغة العربية. وذلك ما دعا إلى ضرورة التفكير في صياغة نحو تعليمي للغة العربية

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في معرفة ما توصلت إليه اللسانيات التعليمية، في مجال النحو التعليمي الذي يستند في صياغته إلى نظرية لسانية في الاكتساب ونظرية نفسية في التعلم وأوصاف لسانية في اللغة المستهدفة وملتعمليها في كل المراحل. ودراسة النحو التعليمي يقع ضمن اهتمامات اللسانيات التعليمية التي تعد فرعاً من فروع اللسانيات التطبيقية، كما تتقاطع مع علوم التربية وعلم النفس وغيرهما.

المبحث الأول: بين النحو العلمي والنحو التعليمي:

إنّها مشكلة النحو العربي التي حثّمت على الكثير الحدّ منها «والحديث عن أزمة النحو العربي في ضوء مستجدات العصر الحديث لا يمكن أن تكون ذا فائدة إلا باستحضار معطيات تمثل وضعية الانطلاق فيجب تحديد الفكر النحوي منهجاً وتعليمياً وتأليفاً»⁽¹⁾، وقبل ذلك ينبغي الإشارة إلى مسألة هامة في النحو العربي وهي النحو العلمي والنحو التعليمي.

1. مفهوم التعليميّة:

كان مفهوم التعليمية في بداية نشأتها «تدل على معنى فن التعليم الذي يؤدي إلى مفهوم البيداغوجيا، ولكن كثرة واستمرارية البحوث المسلطة عليها جعلتها تتميز بالاستقلالية التامة عن المفاهيم القديمة، إذ أصبحت علماً له خصوصيته واستقلاله، وظلت فرعاً من فروع التربية»⁽²⁾.

2- تعليمية النحو:

لقد استفاد النحو العربي بشكل كبير من تعليمية اللغة، وذلك في عمليات بناء البرامج النحوية «ولقد أثبتت التجارب التي أجريت في مجال تعليمية اللغات أن الدراسات اللسانية الإحصائية يمكن لها أن تساعد أستاذ اللغة في اختيار العناصر اللغوية المراد تعليمها، ويرتبط اختيار القواعد اللسانية بالهدف من تعليم اللغة ومستوى المتعلم وبالمدة الزمنية وبالمادة المدرسة بحد ذاتها»⁽³⁾.

أ- النحو العلمي.(Grammaire scientifique):

هو «نحو تخصصي يدرس الظواهر اللغوية واللسانية ويعملها لذاته من خلال التعمق والبحث والاستقراء، ينبغي أن يكون عميقاً مجرداً دقيقاً وهو تلك القواعد والمعايير التي وضعها النحاة الأوائل، يصف النحو العلمي أنحاء اللغة ويشترط أن يكون علمياً موضوعياً»⁽⁴⁾.

وقد عرفه الدكتور عبد الرحمان حاج صالح ت «2017م»: بأنه «مجموع المثل والقواعد التي يمكن أن تفرغ بها وعليها جميع الإمكانيات التعبيرية الخاصة بالوضع العربي»⁽⁵⁾

ب- النحو التعليمي.(Grammaire Didactique):

وهو مجموعة القواعد الوظيفية التي يهتم بها المختصون في التربية والتعليم.⁽⁶⁾ فالنحو التعليمي هو «ما ينتقى من النحو لتكوين الملكة مكوناً مجموع القوانين النمطية المشتركة التي يستعملها المتكلمون بلغة واحدة في حياتهم الاجتماعية تواصلًا وإبلاغًا، وأسمى صفة يتصف بها النحو التعليمي: يعتبر آلة التحكم في آليات التبليغ الشفوية والكتابية، خاص بالتعليم كما يساهم في نمو الجانب التواصل للمتعلم فيستفيد منه في حياته الاجتماعية»⁽⁷⁾.

ولا ينتسى أن نشأة النحو أصلاً كانت لغرض تعليمي في المقام الأول، فمن دخل الإسلام جديداً من غير العرب لزمه تعلم العربية وقوانينها لذلك لا يزال النحويون يوجزون ويشرحون لكثرة المؤلفات في العلوم، واختلاف الاصطلاحات في التعليم وتعدد طرقها مما سبب عائقاً أمام التحصيل العلمي ويكي يستطيع المتعلم تعلم لغة ما لا بد له من إدراك قواعدها وهذه القواعد هي ما نطلق عليه النظام النحوي. وهي قواعد في غاية التعقيد والغموض، فإنه من الضروري اشتغال متعلمي اللغة بالنحو، والاهتمام به كي لا يكون مقصداً يشغل متعلم اللغة ويسبب له عمقاً نحويًا يعيق عمليته التعليمية، و لكي لا يصرف المعلم معظم وقته في الحديث عن اللغة بدل الحديث بها والتمكن فيها.⁽⁸⁾

لذلك يجب «إقدار المتعلم على أن يستخدم اللغة استخداماً صحيحاً للإفهام والفهم وأن يمتلك معلم النحو الخبرة الكافية بنظام اللغة المراد تعليمها فنحن لا نتعلم النحو لذاته بل لأنه وسيلة لعصمة ألسنتنا وأقلامنا من مجانبة انتحاء سمت كلام العرب فنفهم ونفهم»⁽⁹⁾. ويقول الأستاذ صالح بلعيد موضحاً الفرق بين ما هو علمي وما هو تعليمي « للعلوم جانبان

جانب علمي وجانب تعليمي، فالجانب العلمي يقوم على ركائز يتفق عليها الجميع وهي ثابتة، وأما الجانب التعليمي فهو ذاتي وخاص ومتغير يتناول تدريس الحقائق ولا يحتاج إلى جهد كبير تعمق وغايته اكتشاف أفضل الطرق وأنجح السبل الموصلة للمعلومة»⁽¹⁰⁾. ويمكن توضيح الأمر بهذا الجدول الذي يفرق بين علم النحو والنحو التعليمي من خلال الجدول الآتي:⁽¹¹⁾

النحو التعليمي	النحو العلمي
تطبيقي وظيفته الممارسة	نظري وظيفته العلم والإحاطة
النحو التعليمي تطبيق لبعض القواعد	النحو العلمي تطبيق لكل القواعد
النحو التعليمي علم الملكة	النحو العلمي علم الخاصة
كتبه تعليمية خاصة	كتبه علمية عامة
كتبه من المختصرات والشروح	كتبه من الأصول والمطولات
النحو التعليمي يدرج فيه حسب المراحل التعليمية	النحو العلمي لا ييسر
كتبه منهجية موافقة لأنماط العصر	كتبه مرجعية تاريخية
علله أولى تعليمية	علله ثواني وثالث تعليمية
النحو التعليمي معاصر	النحو العلمي تاريخي

ومن خلال هذه التعريفات الاصطلاحية للنحو فتبين لنا أن النحو علم يبحث في أواخر الكلمات إعراباً، وبناءً والهدف من هذا العلم هو الضبط والدقة والتقنين في الكلمات والجمل، ومهمته الحفاظ على اللغة ومستوياتها وإقامة اللسان وتجنب اللحن في الكلام، ومن هنا يجب علينا معرفة ما الذي جعل النحو العربي معقداً مستعصياً على الفهم؟⁽¹²⁾

المبحث الثاني: محاولة شوقي ضيف لتجديد النحو:

مثل تحقيق كتاب «الرّد على النحاة» عند شوقي ضيف عاملاً قوياً دفعه إلى إعادة النظر في التراث النحوي، يقول: «والحق أن ابن مضاء يفتح أمامنا الأبواب، لكي ندرك ما كنا ننشده من تيسير النحو وتذليل صعوباته و مشاكله»⁽¹³⁾.

وضع شوقي ضيف مشروعه التيسيري في ثلاثة كتب. وقد مر بثلاث مراحل، مرحلة تحقيق كتاب «الرد على النحاة» سنة 1947، ثم تأليف كتابين: الأول «تجديد النحو» سنة 1982 م، والثاني «تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً» سنة 1986 م.

وقد بين خطة مشروعه التي قسمها إلى ثلاث مراحل تمت فيها دراسة ستة أسس على النحو الآتي: فأما الأسس الثلاثة الأولى، فكان المنطلق فيها: إعادة تنسيق أبواب النحو وكذا إلغاء الإعراب التقديري والمحلّي، وأن لا نتجاوز إعراب الكلمة إلا بما يصحح النطق.

و أما الأساس الرابع، خصه شوقي ضيف لضبط الحدود والأبواب النحوية.
و أما الأساسان الخامس والسادس: فكانا للحذف والزيادة؛ حذف ما يراه زائداً، وزيادة نواقص
ضرورية في النحو التعليمي.

هذه خطوات المشروع مجملة، و تفصيلها:

المطلب الأول: الأسس النحوية وتوجيه أحكام النحو:

1-الأساس الأول: إعادة تنسيق أبواب النحو:

نظر شوقي ضيف في منهج النحاة في توبيب النحو، فخلص إلى إعادة ترتيبه وفق ما تتطلبه حاجة
الدارس « حيث يستغنى عن طائفة منها برد أمثلتها إلى الأبواب الباقية، حتى لا يتشتت فكر دارس
النحو في كثرة من الأبواب توهن قواه العقلية »⁽¹⁴⁾ وقد تميز تصنيفه بما يلي:

1. إلغاء أبواب من النحو نحو: باي التنازع والاشتغال لأنها قاما على افتراضات النحاة، ولم ينص
عليها المسموع من كلام العرب. وقد تبع في حكمه هذا رأي ابن مضاء، كما استند إلى قاعدة
أقرها سيبويه مفادها: لا يتنازع عاملان على معمول واحد⁽¹⁵⁾ و قد أيده عباس حسن فيما
ذهب إليه من إلغاء التنازع لأنه من أكثر الأبواب النحوية اضطراباً وتعقيداً وتناقضاً في
الأحكام النحوية⁽¹⁶⁾ واستثنى من باب الاشتغال أمثلته التي يجوز فيها الرفع والنصب على
السواء نحو: « الكتاب قرأته » وضمها إلى باب الذكر والحذف.

2. حذف أبواب والإبقاء على أمثلتها نحو: باب كان وأخواتها وظن وأخواتها: باب أعلم وأخواتها،
باب كاد وأخواتها، باب (ما، ولا، ولات، وإن) العاملة عمل ليس، فباب «كان» أدمجه في باب
الفعل العام⁽¹⁷⁾ وضم أمثلة هذه الأبواب إلى المفعول به.

3. أبقى على باب المنصوبات جميعاً، وأعاد ترتيب باب التمييز وضم إليه: اسم التفضيل،
والصفة المشبهة، وفعل التعجب، وصيغ المدح والذم، وباب الاختصاص وحذف كنيات العدد
وضم أمثلته إلى التمييز⁽¹⁸⁾.

أما بابا التحذير والإغراء فضمهما إلى باب الذكر والحذف، وضم بابي الترخيم والندبة إلى باب
النداء. كما نقل التوابع من باب الجمل إلى باب الاسم المفرد وهذا لسبب تعليمي محض⁽¹⁹⁾.

ومما يؤخذ على هذا التصنيف أنه ألغى كثيراً من أبواب النحو، وكان الأجدر أن يراجع حكم
الإلغاء الذي قد يخلط النحو ولا ينظمه.

وقد استند شوقي ضيف في بناء أحكامه على الآراء الكوفية ورأي سيبويه وابن كيسان وابن مضاء⁽²⁰⁾ ويبدو أن شوقي اضطرب كثيرا في تعامله مع نظرية العامل التي ألغاه تطبيقها، وأبقى عليها نظريا، و الواضح أنه يريد التخفيف منها لا إلغائها بدليل تراجعهم عن الإلغاء⁽²¹⁾⁽²²⁾.

2- الأساس الثاني: إلغاء الإعراب التقديري و المحلي:

كانت محاولات شوقي ضيف لتيسير النحو أو تجديده تقوم ضمن نشاطات مجمع اللغة بالقاهرة، حيث اتفق مع اللجنة الوزارية بإلغاء الإعراب التقديري والمحلي والاكتفاء بالإعراب التقديري في مثل: جاء الفتى، بإعراب الفتى فاعل، وفي مثل هذا زيد تعرب هذا مبتدأ، وفي الإعراب المحلي: (زيد يكتب الدرس) فجملة (يكتب الدرس) خبر لزيد. غير أن المجمع عدل عن هذا الإعراب سنة 1979 و عاد إلى الإعراب التقديري و المحلي دون تعليل⁽²³⁾ مراعاة لشروط التعلم وظروف المتعلم.

و التقدير عنده مرفوض، إذ ألغى متعلقات الظروف و المجرورات، وكذا الإعراب بالعلامات الفرعية. وقد قرر المجمع سنة 1945 هذا الإلغاء، وأخذ به في دورته سنة 1979 م⁽²⁴⁾.

يعترض محمود فهمي حجازي على إلغاء التقدير، ويدعو إلى الإبقاء عليه لأنه يشكل عملية التكامل بين عناصر الجملة الظاهرة والمقدرة⁽²⁵⁾.

والدرس الحديث اهتم كثيراً بدور البنية العميقة التي يمثلها التقدير - في التحليل الدلالي لكشف الغموض عن التركيب.

و ما ينبغي قوله: هو الدعوة إلى عدم الإفراط في التقدير، ومراعاة شروطه لا إلغائه البتة من الدرس النحوي، لأن في ذلك إهداراً كبيراً للقيم الدلالية.

و قد أدرك التحويليون هذه القيم، فاعتمدها في تحليلاتهم⁽²⁶⁾.

3- الأساس الثالث: الإعراب لصحة النطق:

دعا شوقي إلى ضرورة التقيد بالإعراب بقدر ما يضمن سلامة النطق دون البحث عن الإعراب التعليلي أو التفصيلي، وقد مثل له بأدوات الشرط و جملتيه؛ و الاستثناء وصوره، و كم الخبرية و الاستفهامية.

كما وقف على جملة الشرط وأدواته ووجد أن النحاة أسرفوا في إعرابها، بل وقعوا في اضطراب شديد؛ فهم يعربون: « من » في نحو قولهم: « من يعمل خيرا يجده » مبتدأ، و يختلفون في خبرها، هل هو فعل الشرط أم جوابه أم هما معاً؟

إنَّ ما أقدم عليه النحاة من إعراب هذه الجملة لا يفيد شيئاً في صحة النطق، كما يرى شوقي ضيف ومن المهم أن نكتفي بالوقوف على بيان نوع الأداة، ونوعي الجملة، فعل الشرط و جوابه «و هذا ضرب من الوصف مفيد جدا في التعليم»⁽²⁷⁾.

و عمد إلى كم الخبرية و كم الاستفهامية و ألغى ما قام به النحاة من إعرابهما في نحو: كم ركعة صليت (تعرب مبتدأ)، ومفعولا به في نحو: (كم ورقة كتبتها) و مفعولاً مطلقاً في نحو: (كم درسا درست)، وظرفاً في (كم ساعة نمت) و اکتفى ببيان أنَّها استفهامية أو خبرية، وأنَّ الاسم بعد الأولى يكون منصوباً وبعد الثانية يكون مجروراً⁽²⁸⁾.

مثل هذه الأحكام التركيبية التي تتعلق بالإعراب ذات فائدة تعليمية؛ إذ لا يجب أن نثقل على المتعلم في الأطوار التعليمية الأولى بمثل ما قام به النحاة؛ إذ يكفي أن يفرق بين كم الدالة على الخبر، وكم الدالة على الاستفهام.

أما المتخصصون، فيجب عليهم البحث والتعمق في مثل هذه الصيغ، والأساليب للوقوف على جمالياتها البلاغية.

4- الأساس الرابع: (أضافه سنة 1977):

تعريفات وضوابط لبعض أبواب النحو:

من أصعب المسائل في العلم الوقوف على ماهية الشيء، حيث نجد اختلافاً بين للنحاة القدامى في تعريف باب من أبواب النحو. وقد لمس شوقي ضيف اضطراباً واضحاً، وعدم دقة في تعريفاتهم. ومن الأبواب التي وقع فيها الاضطراب حسب زعمه؛ المفعول المطلق، والمفعول معه، والحال حيث و جد أن هذه الأبواب أكثر تداخلاً؛ مع بعضها؛ إذ يحدث فيها لبس، فالحال تلتبس بالخبر، كما تلتبس واو المعية بالواو العاطفة، ويلتبس المفعول المطلق بالخبر والحال. و لهذا نجد ابن هشام يعرفه بقوله:

«اسم يؤكد عامله أو يبين نوعه أو عدده، وليس خبراً و لا حالاً»⁽²⁹⁾.

وللمفعول المطلق صيغ كثيرة تنوب عنه تتمثل في: مرادفه، اسم الإشارة، ضميره العدد، الآلة، كل، وبعض. و قد توقف شوقي ضيف عند تعريف ابن هشام - وزعم أنه لا يتضمن هذه الصيغ، ولهذا ارتأى أن يضع تعريفاً آخر بديلاً أكثر دقة، يقول فيه:

«المفعول المطلق اسم منصوب يؤكد عامله أو يصفه أو يبينه ضرباً من التبيين»⁽³⁰⁾ و كأنه أشار بهذه الصيغة التي أضافها إلى الأنواع التي تنوب عن المفعول المطلق.

غير أن التعريف لم يُزل غموضاً ولا إبهاماً.

ويرى شوقي ضيف أن تعريف ابن هشام الذي جمع فيه الخبر والحال دليل على اضطراب مفهومه عند بعض النحاة، واستبدله بتعريف آخر هو أكثر غموضاً؛ فقد اقترح تعريفاً لها يقول فيه: «الحال صفة لصاحبها نكرة مؤقتة منصوبة»⁽³¹⁾ بدل تعريف ابن هشام الذي يرى فيه نقصاً «الحال وصف فضلة مذكور لبيان الهيئة»⁽³²⁾ فالتعريف الذي ارتضاه شوقي لا تدخل فيه الحال المعرفة، والثابتة وغير الثابتة والمشتقة والجامدة، حيث انتفت المعرفة بذكر لفظة نكرة و الثابتة بذكر لفظة مؤقتة وأرى أن تعريف ابن هشام أكثر دقة و شمولية.

و عرف أيضاً المفعول معه، بقوله: «اسم منصوب تالٍ لـواوٍ غير عاطفة بمعنى مع»⁽³³⁾ بدل تعريف ابن هشام الذي يقول فيه: «اسم فضلة تالٍ لـواوٍ بمعنى مع تالية لجمله ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه»⁽³⁴⁾.

إنَّ السبب الذي دفع شوقي إلى وضع تعريفات بديلة يراها دقيقة - لثلاثة أبواب نحوية هو وقوع الالتباس بينها وبين أبواب أخرى، وهذا الالتباس لم تزل تعريفات ابن هشام حسب زعمه.

و من الواضح أن شوقي ضيف أغفل قيمة التطبيقات و الأمثلة التي دعم بها ابن هشام تعريفاته، وهي ذات قيمة علمية و تعليمية في بيان الفكرة، وتحقق الصورة الذهنية التي ينشئها التعريف و تفسرها الشواهد.

و لكن هل أزال تعريفات شوقي ضيف اللبس و الغموض ؟ ثم لماذا وقع اختياره على ابن هشام دون سائر النحاة ؟.

5- الأساس الخامس: حذف الزوائد بين النحو التعليمي و النحو العلمي:

يرى شوقي ضيف أن كثيراً من الأبواب النحوية يجب الاستغناء عنها، لعدم حاجة المتعلمين إليها، ولتعقدها و تشعب أحكامها. ومن الأبواب التي حذفها، باب المبتدأ و الخبر الذي حذف منه شروط تقدم المبتدأ على الخبر و الخبر على المبتدأ وجوباً.

وتقسيمات الاسم و أبنيته، و شروط اشتقاق اسم التفضيل، و التعجب و قواعد اسم الآلة و الاكتفاء بالسموع، و باب التصغير، صيغته و شروطه، و صيغة النسب و كذا باب إنَّ و أنَّ و ألغى عملهما، و اكتفى بعدهما بروابط⁽³⁵⁾.

وقد حذف كل هذه الأبواب وهو موقن أن العجز في النحو لا في الألسنة⁽³⁶⁾ غير أنَّ الواقع التعليمي يقر عكس ما تصوره شوقي ضيف؛ إذ أن العجز أصاب المتعلمين و المعلمين على حد سواء. كما أن طرائق التدريس عاجزة على أن تحوي معالم الفكر النحوي و توصله إلى المتلقي واضحة و مفهومة.

فالتيسير إذا ينحصر في كيفية تعليم النحو لا في النحو ذاته (37) في هذا تنبيه لضرورة التفريق بين النحو التعليمي و النحو العلمي.

6- الأساس السادس: و كانت إضافة الأساسين الخامس و السادس سنة 1981 م.

استدراك نواقص ضرورية في النحو العربي:

بعدما أنهى شوقي ضيف حذف أبواب معقدة و عسيرة - حسب زعمه - نظر في الكتب المدرسية، فوجد نقصاً يجب إكماله. يقول: « فقد رأيت أن أجب منها ما يعينهم على النطق السليم لكلم العربية، بوقوفهم على بعض صفات في حروفها و حركاتها و على اللين فيها و التشديد، و التنوين، و الممد، و ألف القطع، و الوصل، و الإدغام لبعض الحروف و الإبدال » (38).

و تلخص هذه الإشكالات في أربعة أبواب هي: باب إعمال المصدر و المشتقات نحو اسم الفاعل، و اسم المفعول، و الصفة المشبهة و... مع الإشارة إلى درس باب الحروف الذي لا يمكن إغفاله لما له من أهمية في تأليف الكلمات و تناسقها بمراعاة مخارجها و صفاتها ثم باب الحذف و الذكر في الجملة الاسمية و الفعلية.

فالحذف من أهم المسائل التي درسها النحاة و البلاغيون على حد سواء و وقفوا عند جمالياته البلاغية و التفتوا إلى مواضعه في القرآن الكريم، و بينوا أسرارها.

كما ارتفعت به اللسانيات التوليدية و جعلته من أهم القضايا التي يجب الاهتمام بها (39).

أكد شوقي على التقديم و التأخير، و بيان أنواع الجمل التي يجب على المتعلمين معرفتها.

و الظاهر أنه كان يدعو إلى إعداد برنامج تربوي شامل و موحد.

و اللافت للنظر أن شوقي قد أفاد من المنهج الوصفي، و إن كان تأثره لا يبدو واضحاً و حسبنا تلمس إشارات في قوله: « و من المعروف أن واجب النحوي أن يسجل ما وجد في اللغة فعلاً من صيغ و عبارات، لا أن يفترض هو صيغاً و أحوالاً للعبارات لم ترد في اللغة، و نحن لا نقرأ باباً في النحو حتى نجدهم يعرضون لما يصح، و لما لا يصح » (40).

أمّا فكرة التجديد التي طالما نادى بها تمثلت في إعادة القديم بعرض جديد، إضافة إلى أنه عالج « مسألة تيسير النحو معالجة نحوية محضة، و لم يعالجها معالجة تعليمية، فيستعين فيها بالمعطيات المكتشفة في حقل تعليمية اللغات » (41).

و الظاهر أنه لا بد من تظافر جهود المختصين في علم اللغة و التربية و علم النفس لأجل إعداد مشروع تعليمي ناجح بانتقاء النصوص الأدبية الرفيعة التي تتوافق و قدرات المتعلم، و جعلها

منطلقاً للاستقرار؛ إذ النحو لا يدرك بالأمثلة المعزولة، ولا بالشواهد الشاذة، وإمّا بتمثل منهجه وإنشاء تصور علمي شامل كفيل باستيعاب كل الآراء النحوية التي خدمت اللغة فمثلت النحو المصفى. وكذا الوقوف عند الآراء المغالية التي تسرب إليها الشك وزالت عنها الدقة العلمية فأحدثت اضطراباً وتناقضاً في أحكام النحو، ثم العكوف على تخليص النحو منها، و التنبيه على عدم صحتها ورفض التقيد بها علمياً و تعليمياً.

المبحث الثالث: المجامع اللغوية ودورها في توجيه الأحكام النحوية:

اضطلعت المجامع اللغوية العربية، وعلى رأسهم لجنة وزارة المعارف (سنة 1938م) بشؤون اللغة العربية و نحوها، وحملت على عاتقها مسؤولية تيسير النحو ووضعه بين أيدي المتعلمين سهلاً ميسوراً محبباً و مرغوباً فيه.

ومن أولى الإصلاحات التي شرعت فيها هذه اللجنة نظرية العامل التي مالت عنها وخرجت عن كثير من أصولها اللغوية، مستبعدة العلل و القياسات، متجهة إلى المنهج الوصفي للاسترشاد بطرائقه من أجل شذب كل المسائل النحوية المضطربة التي علقت بها آثار الفلسفة والتأويل.

انطلقت اللجنة في عملها الذي أسسته من آراء ابن مضاء، فدعت إلى إلغاء متعلقات المجزورات والظروف، وإلغاء الضامرات المستترة جوازاً ووجوباً⁽⁴²⁾ كما أفادت من آراء إبراهيم مصطفى في اختصار أبواب النحو إلى ثلاثة أبواب: باب الإسناد، و باب الإضافة، و باب التكملة⁽⁴³⁾ وإعراب الأسماء الخمسة بضممة ممدودة وفتحة ممدودة و كسرة ممدودة⁽⁴⁴⁾.

وهذه القرارات كانت في مجملها مختصرة و شكلية، إذ أنّها لم تمس جوهر النحو ولا أصوله؛ فبقيت أعمال اللجنة محصورة في الفصل بين النحو التعليمي و النحو العلمي وإلغاء بعض الفروع وتنسيق بعض الأبواب.

و ما تميزت به هذه اللجنة أنّها لم تخرج عن الإطار الذي رسمته المحاولات الفردية السابقة لها نحو محاولة ابن مضاء، وإبراهيم مصطفى. وكانت في أغلبها تتمسك بالآراء النحوية للقدامى لا سيما الكوفيين، فقد رسمت لنفسها طريقتين على منهج التيسير؛ طريق فهم التراث النحوي فهما دقيقاً، ثم طريق الإصلاح والتيسير.

تقدمت اللجنة الوزارية بجملة من الاقتراحات إلى مجمع اللغة سنة 1938م، وفي سنة 1945م انعقد مؤتمر للمجمع تمت فيه دراسة المقترحات، وتوصل إلى ما يلي:

1. الإبقاء على التقسيم الثلاثي للكلمة.
 2. الاستغناء عن الإعرابين التقديرى والمحلّى فى الأسماء المقصورة والمنقوصة والمضافة إلى ياء المتكلم والأسماء المبنية.
 3. إلغاء علامات الإعراب الأصلية والفرعية⁽⁴⁵⁾.
 4. الإبقاء على ألقاب الإعراب وإلغاء ألقاب البناء.
 5. تتألف الجملة من ركنين أساسيين أسماهما: المسند والمسند إليه، خلافاً للجنة التي فضلت مصطلحي الموضوع والمحمول.
 6. إن متعلق الظرف والمجرور لا يقدر دائماً، وهنا تلتقي اللجنة والمجمع بآبن مضاء، أما المجمع فقد أجاز بعض الأمثلة التي وقع فيها الكون العام، نحو: هذا حمض يوجد في غسل الشمع⁽⁴⁶⁾.
 7. وافق المجمع اللجنة الوزارية على إلغاء ضمائر الرفع المستترة، مع بيان الإعراب في « قمت » نقول: صيغة الماضي المتكلم، و« قم » صيغة أمر للمخاطب و« أقوم » صيغة مضارع المتكلم، ويكون الإعراب معدلاً وفق ما يلي: أنا: مسند إليه، وقمت: صيغة لماضي المتكلم مسند، وقاموا: صيغة ماضي الغائبين مسنداً⁽⁴⁷⁾.
- لم يكن عمل إلغاء الضمير المستتر عملاً من اختلاق اللجنة، وإنما محاكاة لآراء النحاة القدماء، فالكوفيون قالوا بجواز إعراب الاسم المرفوع المتقدم على فاعله، فاعلاً خلافاً لجمهور النحاة الذي يعربونه مبتدأ⁽⁴⁸⁾، ومذهب ابن مضاء في الاعتراض على تقدير الضمائر المستترة⁽⁴⁹⁾.
- أما شوقي ضيف فإنه يعترض على الإلغاء بحجة أنه أحدث اضطراباً في الفاعل الذي يكون تارة ولا يكون أخرى، والأصل في هذا الباب أن يكون مطرداً⁽⁵⁰⁾، ثم إن هذه الضمائر مقتطعة من ضمائر منفصلة بارزة مثلما أكد شوقي ضيف.
- فالنحاة «كانوا على صواب عندما صنّفوا الضمائر إلى بارزة ومقدرة ومستترة لأن القاعدة النحوية - كما رأينا - لا تطرد إلا على مثل هذه التقديرات، ولأنّ اللغة العربية لغة الإيجاز والحذف والعبارة الموحية»⁽⁵¹⁾. وهي إشارات تقودنا من معرفة الضمير البارز إلى معرفة الضمير المستتر؛ فالضمائر البارزة دالة على الفاعلية باقتنائها بالحركات التي أصبحت دوال على نوع الفاعل.
- فاللجنة في حكمها تتبعت فروع العامل و آثاره. ولما كانت الضمائر المستترة أو البارزة ذات علاقة بالإعراب ألغيت دون النظر إلى دلالتها الأخرى؛ إذ أنها ذات دلالة على المطابقة والحضور الشخصي، وإزالة التنكير عن الأفعال و تحديد جهتها وأركان الخطاب من متكلم و سامع ورسالة.

فالضامات المستترة ذات حضور في البنية العميقة، وذات صلة وثيقة بالفعل في مثل:

قام محمد، ومحمد قام. إنَّها تقوي العلاقة الإسنادية بين المسند والمسند إليه بالتأكيد على القيام الذي وقع من محمد وليس من شخص آخر. فترك تقدير الضمير المستتر يهدر كثيرا من القيم الدلالية التي تعمل على بيان التركيب وفهمه لا تعقيده والتباسه مثلما يظن كثير ممن اشتغلوا بالتيسير. غير أن تتبعه ينبغي ضبطه وتقييده في النحو التعليمي بالقدر الذي يبعث على الفهم.

8- اتفق المجمع واللجنة على عد ما سوى المسند والمسند إليه تكملة، غير أن المجمع أخرج التوابع من التكملة، وإخراجها كان لاختلاف مواقعها الإعرابية؛ فهي تكون مرفوعة و منصوبة و مجرورة.

إذ أنه اعتمد معيار الإعراب لتصنيف الأبواب، وبهذا يكون قد وقع فيما رفضه منقبل، وهو عدم الخضوع للعامل وأثره من جهة، ثم إنه وقع في مزالق المنهج المعياري وهي ثنائية الأصل والفرع، فكل ما جعله في ركن التكملة أو مما يستغنى عنه الكلام في كثير من الحالات هي المنصوبات، ولما كان النعت يرد مرفوعاً و منصوباً و مجروراً احتار في تصنيفه فجعله قسماً مستقلاً، وكأني به يعيد ضمه إلى ركني الإسناد أو ذاك القسم الذي تتراوح دلالاته بين العمدة والفضلة. وقد فاته أن يلتزم بما أقره عندما أعرب جملة « ضربته ضرباً شديداً » يقال « ضرباً » تكملة مصدرية للفعل، وشديداً وصف مكمل لـ « ضرباً » وكأما فات المجمع أنه أخرج الوصف أو النعت مع التوابع من التكملة⁽⁵²⁾.

نظر المجمع في المفعول المطلق، والمفعول لأجله، والمفعول به، و الحال، والتمييز، والاستثناء. ورأى الاكتفاء بذكر أغراضها مع وجوب ذكر لفظة تكملة، فيقال عن المفعول لأجله مثلا: تكملة الفعل لبيان السبب. وعن الحال في: جاء الولد مسرعا تكملة للفعل لبيان المصاحبة.

و الواضح أن مثل هذا الإعراب الذي أقره المجمع أكثر تعقيداً من الذي أقره النحاة، إذ عمل المجمع على إلغاء أثر العامل البتة في الإعراب ومن ثم إلغاء أبوابها، مع الإبقاء على وظائفها الدلالية. ومثل هذا العمل من شأنه أن يقطع صلة الناشئة بالفهم، ويزج بهم في دوامة الغموض والاستغراق من جديد.

و ما إلحاح شوقي على إعادة الأبواب التي أقرها النحاة نحو: باب المبتدأ والخبر وكان وأخواتها وإن وأخواتها، وباب الفاعل ونائبه إلا إدراك منه لحقيقة الأحكام النحوية التي شرحها النحاة، وفصلوا جوازها ووجوبها مع توحد الاسم و اختلاف الوظائف و تراجع النصب في بعضها وبروز قيمته في بعضها الآخر نحو ما يقع في باب النائب عن الفاعل.

فالمنصوبات تتحدد أدوارها الدلالية من خلال حركية التركيب التي تسير في اتجاهين متعاكسين؛ اتجاه التوسعة، واتجاه الاستغناء، أو التخلص من الأركان التي لا يحتاجها.

ولهذا. فإننا نجد مصطلح التكلمة أقرب إلى الاستعمال اللغوي من مصطلح الفضلة الذي وضعه النحاة مع الإشارة أنهم أولوا المفعول به عناية فائقة، وكانوا يقدمونه على الفاعل أو على الفعل والفاعل، وهذا ما دفع بأبي علي الفارسي إلى القول: « إن تقدم المفعول على الفاعل قسم قائم برأسه »⁽⁵³⁾.

والجدير بالذكر أن المنصوبات ليست على درجة واحدة من الاهتمام، إذ أن ظروف القول و ملابساته تتحكم في انتظام مثل هذه العناصر داخل التركيب.

فالأخذ بآراء النحاة يعد في كثير من الحالات أسلم من مخالفتهم وبخاصة حين نعدم الحجة أو تضعف.

9- اتفقت اللجنة والمجمع على أحكام الجملة وأقسامها من فعلية واسمية وشبه جملة و جملة الشرط وجوابه، وجملة القسم وجوابه، غير أنها أهملت الجملة المضافة و المفسرة والمعتضة⁽⁵⁴⁾.

وكان أمام اللجنة عدة اصطلاحات لركني الجملة منها: مصطلحي المسند والمسند إليه.

وهو مصطلح البلاغيين استخدمه سيبويه⁽⁵⁵⁾، والموضوع والمحمول، وهو مصطلح وضعه المناطقة⁽⁵⁶⁾، والمحدث عنه والحديث⁽⁵⁷⁾.

وقد اختارت اللجنة مصطلحي الموضوع والمحمول لاختصارهما، وقربهما من الاستعمال اللغوي، وقد أملت بأحكامهما: الأحكام الإعرابية، فيكون الموضوع مضموماً دائماً إلا إذا ارتبط مع إن وأخواتها، والمحمول مضموماً إلا إذا وقع مع كان أو إحدى أخواتها، وأحكام المطابقة في النوع والعدد، وأحكام الرتبة من تقديم وتأخير يكون جوازاً أو وجوباً.

ومحصول القول، لقد ساهمت اللجنة والمجمع في تيسير النحو على الناشئة، فوفقت في أمور وأخفقت في أخرى، لأنهما أدركا الموضوع وأغفلا المنهج، واللغة منهج وأداة، فالأخذ بالمنهج الوصفي البنيوي الذي يقوم على وصف اللغة نطقاً وكتابة وضبط صورها المختلفة وفق ما تمليه اللسانيات الحديثة من مفاهيم وآليات، وطرق إجرائية.

وليس معنى هذا أننا ننقص من قدر المجهودات التي قام بها الميسرون، فالبدائل « المقدمة في مجال تيسير النحو ذات نوعية ممتازة، لكنها لم تنته إلى رأي حاسم أو خط واضح »⁽⁵⁸⁾.

ومن الواضح أن كثيراً من القرارات التي عُدت للأخذ بآراء النحاة؛ حيث استقر التيسير عند نقطة البدء، مع النحاة القدماء نحو: الكوفيين، الذين أخذ برأيهم في أربع عشرة مسألة لقربها من اليسر في حين لم يؤخذ برأي البصريين إلا في مسألتين هما:

إعمال الثاني في باب التنازع، وإلغاء النصب بإذن⁽⁵⁹⁾.

النتائج:

- التمييز بين النحو العلمي والنحو التعليمي.
- افترض شوقي ضيف أنموذجاً في تجديد النحو في العصر الحديث، وذلك في دعوته إلى إلغاء كثير من الأبواب النحوية، التي لم تعد تستخدم استخداماً فعلياً.
- سعي المجامع اللغوية إلى تيسير النحو وجعله قريباً من أذهان متعلميه من خلال وضع أسس منهجية.
- وضع رؤية توظيفية دلالية نحو تأسيس منهجيات حديثة في النحو التعليمي.
- الحاجة الملحة لصياغة نحو تعليمي للغة العربية، بسبب غياب الرؤية المتكاملة في تعليم النحو.
- بيان أسس الضعف الشديد عند التلاميذ في التعبير السليم نحوياً، كتابة أو نطقاً. وتكمن دلالة النتائج في إعادة ترتيب الدروس النحوية في مناهج اللغة العربية وفق التدرج المعرفي والتعليمي.
- الاجتهاد في اكتشاف طرائق ناجعة في تدريس النحو. وإمكانية تطبيق نتائج هذا البحث في إعادة المنهجية المتبعة في تنظيم الدروس النحوية بحسب المراحل التعليمية، وصياغتها وفق شروط النحو التعليمي.

الهوامش

- (1) ملاوي الأمين: تسيير النحو العربي بين التنظير والتعليم، مجلة العلوم الإنسانية، محمد خيضر، بسكرة، ع ٢٥، ٢٠١٦ م، ص: ٢١٢.
- (2) عمار الساسي: اللسان العربي وقضايا العصر، دار المعارف للإنتاج والتوزيع، البليدة، الجزائر، 2001م، ص: 53.
- (3) أحمد عيساني: دراسات في اللسانيات التطبيقية، حقل اللغات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2009م، ص: 144.
- (4) - مختار بزاوية: النحو العربي ومحاولات تسييره، دكتوراه، كلية الآداب والفنون قسم اللغة العربية وآدابها، أحمد بن بلة 2016 - 2017، ص: 50.
- (5) ينظر: عبد الرحمن حاج صالح: مدخل علم اللسانيات الحديث، مجلة اللسانيات، ع 4، معهد العلوم اللسانية والصوتية الجزائر، 1973- 1974م، ص: 288.
- (6) كلي سورية: حركة تسيير النحو العربي، النحو التعليمي، ماجستير، كلية اللغات والآداب، قسم اللغة العربية، تيارات، 2011- 2012 م، ص: 11.
- (7) بن حليمة محمد: قراءة في محاولات تسيير النحو العربي، النحو التعليمي، ماجستير، كلية اللغات والآداب، قسم اللغة والأدب العربي، تيارت، 2012-2011م، ص: 11.
- (8) ينظر: جنان التميمي: النحو العربي في ضوء اللسانيات الحديثة، دار الفارابي، لبنان، ط 1، 2013، ص: 19 - 20
- (9) محمد إبراهيم عبادة: النحو التعليمي في التراث العربي، منشأ المعارف، الإسكندرية، د.ط، ص10
- (10) مختار بزاوية: النحو العربي ومحاولات تسييره، ص: 60.
- (11) ينظر المرجع السابق، ص: 12.
- (12) ينظر: بومعزة رابع: تسيير تعليمية النحو، رؤية في أساليب تطوير العملية التعليمية من منظور النظرية اللغوية، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2009م، ص: 43.
- (13) الرد على النحاة، ص9.
- (14) -تجديد النحو، دار المعارف- القاهرة-1982م، ص4.
- (15) - الكتاب، ج1، ص63.

- (16) النحو الوافي، ج2، ص201-202.
- (17) تجديد النحو، ص18-19.
- (18) المرجع نفسه، ص11-12. وأعرّب خبر كان حالاً عملاً برأي الكوفيين.
- (19) تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً، ص49.
- (20) ينظر: تجديد النحو، ص16-18-21.
- (21) هـ- 1987م، ص60.
- (22) نظر: عبد الفتاح الدجني، الجملة النحوية نشأة وتطوراً وإعراباً، مكتبة الفلاح- الكويت- ط2.
- (23) المرجع نفسه، ص23-24.
- (24) تجديد النحو، ص25-26.
- (25) مدخل إلى علم اللغة، دار قباء للطباعة و النشر و التوزيع، 1998م، ص110.
- (26) ينظر: عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج، دار النهضة العربية للطباعة و النشر؛ بيروت، 1406هـ-1986م، ص149.
- (27) محمد صاري، محاولات تيسير تعليم النحو قديماً وحديثاً- دراسة تقويمية في ضوء علم تدريس اللغات، رسالة دكتوراه (مخطوط) إشراف عبد الرحمن الحاج صالح، جامعة باجي مختار، عنابة 2002 - 2003م، ص115.
- (28) تجديد النحو، ص29، ينبغي الإشارة إلى أنّ الأسس الثلاثة الأولى وضعها شوقي ضيف عند تحقيقه لكتاب الرد على النحاة « سنة 1947م.
- (29) أوضح المسالك، ج2، ص205-206.
- (30) تجديد النحو، ص31.
- (31) المرجع نفسه، ص33.
- (32) أوضح المسالك، ج2، ص293.
- (33) تجديد النحو، ص33.
- (34) أوضح المسالك، ج2، ص239.
- (35) تجديد النحو، ص34-35.
- (36) تيسير النحو التعليمي، ص3.

- (37) عبد الرحمن الحاج صالح، أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية، مجلة اللسانيات، العدد الرابع، الجزائر 1973-1974م، ص 22-23.
- (38) تجديد النحو، ص 41-42، وينظر: تيسير النحو التعليمي، ص 63-64.
- (39) ينظر طاهر سليمان حمودة، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع - الإسكندرية - ص 263.
- (40) الرد على النحاة، ص 49.
- (41) محمد صاري، تيسير النحو، موضة أم ضرورة؟ مقال قدم في أعمال ندوة تيسير النحو التي عقدها المجلس الأعلى للغة العربية في 23-24 أفريل 2001 بالمكتبة الوطنية الحامة، الجزائر ص 196.
- (42) شوقي ضيف، تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا، ص 35.
- (43) المرجع نفسه، ص 34.
- (44) المرجع نفسه، ص 33 - ألقى المؤتمر المنعقد في 1945 هذا الإعراب ودعا إلى التمسك بإعرابها بالواو و الألف و الياء. ينظر: تيسير النحو التعليمي، ص 40.
- (45) تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا، ص 39.
- (46) خالد بن سعود بن فارس العصيمي، القراءات النحوية و التصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار التدمرية، المملكة العربية السعودية - ودار ابن حزم - بيروت ط 1- 1424 هـ - 2003 م، ص 82.
- (47) تيسير النحو التعليمي، ص 41-42.
- (48) ينظر همع الهوامع، ج 2، ص 254-255.
- (49) الرد على النحاة، ص 90.
- (50) تيسير النحو التعليمي، ص 42.
- (51) بكري عبد الكريم، أصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي، دار الكتاب الحديث القاهرة، ط 1، 1999 م، ص: 138-139.
- (52) تيسير النحو التعليمي، ص 43.
- (53) الخصائص، ج 1، ص 296.
- (54) تيسير النحو التعليمي، ص 45.

- (55) الكتاب، ج1، ص23.
- (56) أرسطو، كتاب العبارة، تحقيق وتقديم فريد جبر، دار الفكر اللبناني بيروت، ط1، 1999م. ص111-119.
- (57) دلائل الإعجاز، ص113-114.
- (58) صالح بلعيد، تيسير النحو عند المجمعين، مقال بمجلة اللغة العربية، العدد 7، خريف 2002م ص 157.
- (59) خالد بن سعود بن فارس العصيمي، القرارات النحوية والتصريفية، ص 715.

المصادر والمراجع

- (1) شوقي ضيف: تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً، القاهرة، دار المعارف، 1993.
- (2) تجديد النحو، القاهرة، دار المعارف، ط 6، 1982.
- (3) الرد على النحاة ابن مضاء القرطبي، تح. د. شوقي ضيف، القاهرة، دار الفكر العربي، 1947.
- (4) أوضح المسالك، ابن هشام الأنصاري، تح. بركات يوسف هبود. بيروت. دار الفكر.
- (5) ملاوي الأمين: تسيير النحو العربي بين التنظير والتعليم، الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، محمد خيضر، بسكرة، ع 25، 2016 م.
- (6) عمار الساسي: اللسان العربي وقضايا العصر، دار المعارف للإنتاج والتوزيع، البليدة، الجزائر، 2001م
- (7) أحمد عيساني: دراسات في اللسانيات التطبيقية، حفل اللغات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2009م.
- (8) مختار بزواوية: النحو العربي ومحاولات تسييره، دكتوراه، الجزائر، كلية الآداب والفنون قسم اللغة العربية وآدابها، أحمد بن بلة 2016 - 2017.
- (9) عبد الرحمن حاج صالح: مدخل علم اللسانيات الحديث، مجلة اللسانيات، ع 4، معهد العلوم اللسانية والصوتية الجزائر، 1973- 1974م.
- (10) بن حليلة محمد: قراءة في محاولات تسيير النحو العربي، النحو التعليمي، ماجستير، الجزائر، كلية اللغات والآداب، قسم اللغة والأدب العربي، تيارت، 2011-2012م.
- (11) جنان التميمي: النحو العربي في ضوء اللسانيات الحديثة، دار الفارابي، لبنان، ط 1، 2013.
- (12) محمد إبراهيم عبادة: النحو التعليمي في التراث العربي، منشأ المعارف، الإسكندرية، د. ط.
- (13) مختار بزواوية: النحو العربي ومحاولات تسييره.
- (14) بومعزة رابح: تسيير تعليمية النحو، رؤية في أساليب تطوير العملية التعليمية من منظور النظرية اللغوية، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2009م.
- (15) عبد الفتاح الدجني، الجملة النحوية نشأة وتطورا وإعرابا، مكتبة الفلاح- الكويت- ط2.

- (16) عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج، دار النهضة العربية للطباعة و النشر؛ بيروت، 1406هـ-1986م.
- (17) محمد صاري، محاولات تيسير تعليم النحو قديما وحديثا- دراسة تقويمية في ضوء علم تدريس اللغات، رسالة دكتوراه (مخطوط) إشراف عبد الرحمن الحاج صالح، الجزائر، جامعة باجي مختار، عنابة 2002 - 2003م.
- (18) عبد الرحمن الحاج صالح، أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية، مجلة اللسانيات، العدد الرابع، الجزائر 1973-1974م.
- (19) ينظر طاهر سليمان حمودة، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية.
- (20) محمد صاري، تيسير النحو، موضة أم ضرورة؟ مقال قدم في أعمال ندوة تيسير النحو التي عقدها المجلس الأعلى للغة العربية في 23-24 أبريل 2001 بالمكتبة الوطنية الحامة، الجزائر ص 196.
- (21) خالد بن سعود بن فارس العصيمي، القراءات النحوية و التصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار التدمرية، المملكة العربية السعودية - ودار ابن حزم -بيروت ط 1-1424 هـ -2003م.
- (22) بكري عبد الكريم، أصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي، دار الكتاب الحديث القاهرة، ط1، 1999م.
- (23) أرسطو، كتاب العبارة، تحقيق وتقديم فريد جبر، دار الفكر اللبناني بيروت، ط1، 1999م.
- (24) صالح بلعيد، تيسير النحو عند المجمعين، الجزائر، مقال بمجلة اللغة العربية، العدد 7، خريف 2002م.



دار آريثيريا للنشر والتوزيع
Arrythria for Publishing and Distribution

ردمك ISSN: 1858-9766